The multifunctional structure of buildings in the explanation of satisfaction in the healing
The three buildings are a choice

Dr. Laith Dawood Salman
University of Basrah / college of Arts
E-mail: leith.dawood@uobasrah.edu.iq

Abstract:

The buildings were not a formal material devoid of its cognitive meaning, which plays its role in the analysis of the questions of science for the infallibility of the tongue and the desire to control Arabic only, it was written to draw the framework of functional meaning in its forms, and to be an essential material that presents itself in the construction of pure discourse. for its content and purposes, it requires disclosure and calls for acceptance and response. In the Al-Radi blog, we do not cover the buildings in separate places, under which we identify the issues of science, which is concerned with the shape dimension and the voice transformation in most of its scenes. Rather, it is a link thread and a regulatory wire that combines the decisions of science, and unites them in a holistic sense, mainly the field and the functional orientation, the three buildings have spread in the body of the blog, and they carry in every appearance a certain function liberated by the door research and lead to its compatible issues. in addition to their moral context, which leads them to conjure up other functions in which to complete the demand, enriching the substance of the demand and enriching the mind of the recipient, which characterizes satisfaction in his knowledge project; The recipient finds many jobs, which are not outside of their objective context in the demands of science, unlike what we find in applied studies.

Key words: Multiplicity, function and structures.

التعدد الوظيفي للأبنية في شرح الرضي على الشافية
أبنية الثلاثيّ المجرّد اختيارا

أ.د. ليث داود سلمان
جامعة البصرة / كلية الآداب
E-mail: leith.dawood@uobasrah.edu.iq

الملخص:

لم تكن الأبنية مادّة شكليّة مجرّدة من مؤداها المعرفي، تؤدّي دورها في تحليل مسائل العلم طلبا لعصمة اللسان ورغبة في ضبط العربيّة فحسب، فقد كُتب لها بالوضع أن ترسم إطار المعنى الوظيفيّ بتمثّلاتها، وأن تكون مادّة جوهريّة تطرح ذاتها في بناء الخطاب الصرفيّ، لما تحمله من مضامين وأغراض يتطلب البوح بها وتستدعي الإقبال والاستجابة. وفي مدونة الرضي لا نلفي الأبنية محالّا متفرّقة نتعرف بموجبها على مسائل العلم التي تُعنى بالبعد الشكليّ والتحوّل الصوتي في جلّ عوارضه. بل هي خيط رابط وسلك ناظم يجمع مقرّرات العلم، ويوحدها في معنى جامع، أُسّه المجال والمنحى الوظيفيّ، فالأبنية الثلاثيّة قد انبسطت في جسم المدونة، وهي تحمل في كلّ ظهور لها وظيفة معيّنة تحرّرها مباحث الباب وتقود إليها مسائله المتّفقة، فضلا عن سياقاتها المعنويّة التي تجرّه إلى استحضار وظائف أخر يستكمل بها المطلب، إغناء لجوهر المطلب وإثراء لذهن المتلقّي، وهذا ما يميّز الرضي في مشروعه المعرفيّ؛ فالمتلقّي يجد الوظائف لديه عديدة، وهي غير خارجة عن سياقاتها الموضوعيّة في مطالب العلم، خلافا لما نجده في الدراسات التطبيقيّة.

الكلمات المفتاحية: التعدد والوظيفة والأبنية.

المقدمة:

التعريف بالكلمات المفتاحية: (التعدد والوظيفة والأبنية)

أ- **مفهوم التعدّد:** العدّ في اللغة يعني الحساب والإحصاء، ففي معجم مقاييس اللغة: (الْعَيْنُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ لَا يَخْلُو مِنَ الْعَدِّ الَّذِي هُوَ الْإِحْصَاءُ. وَمِنَ الْإِعْدَادِ الَّذِي هُوَ تَهْيِئَةُ الشَّيْءِ. وَإِلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ تَرْجِعُ فَرُوعُ الْبَابِ كُلُّهَا. فَالْعَدُّ: إِحْصَاءُ الشَّيْءِ. تَقُولُ: عَدَدْتُ الشَّيْءَ أَعُدُّهُ عَدًّا فَأَنَا عَادٌّ، وَالشَّيْءُ مَعْدُودٌ. وَالْعَدِيدُ: الْكَثْرَةُ. وَفُلَانٌ فِي عِدَادِ الصَّالِحِينَ، أَيْ يُعَدُّ مَعَهُمْ. وَالْعَدَدُ: مِقْدَارُ مَا يُعَدُّ، وَيُقَالُ: مَا أَكْثَرَ عَدِيدَ بَنِي فُلَانٍ وَعَدَدَهُمْ. وَإِنَّهُمْ لَيَتَعَادُّونَ وَيَتَعَدَّدُونَ عَلَى عَشَرَةِ آلَافٍ، أَيْ يَزِيدُونَ عَلَيْهَا...)[١]. وفي لسان العرب: (العَدَدُ: مِقْدَارُ مَا يُعَدُّ ومَبْلغُه، وَالْجَمْعُ أَعداد وَكَذَلِكَ العِدّةُ، وَقِيلَ: العِدّةُ مَصْدَرٌ كالعَدِّ، والعِدّةُ أَيضاً: الْجَمَاعَةُ، قَلَّتْ أَو كَثُرَتْ؛ تَقُولُ: رأَيت عِدَّةَ رجالٍ وعِدَّةَ نساءٍ، وأَنْفذْتُ عِدَّةَ كُتُبٍ أَي جَمَاعَةَ كُتُبٍ)[٢].

والتعدّد تعني الكثرة في الأعداد، قال عنه أحمد مختار عمر: (تعدَّدَتِ المشكلاتُ: زادت، كَثُرت، وصارت أكثر من واحدة "تعدُّدُ الألوان/ الزَّوجات- جهاز متعدِّد الاستخدام- تعدَّدت وسائلُ النَّقل في عصرنا" متعدِّد الأغراض: يُستفاد منه في عدّة أشياء)[٣]. وفي الاصطلاح لا نجد التعدد قد أخذ حيّزا من الحديث في معجمات العلوم يستقل به هوية تعريفيّة مميّزة، فحيثيات المعنى اللغوي هو المراد في الاستعمال في عمليات التواصل الخاصّة بحقول المعرفة، ولذا نجد الجرجاني ذكر العدّ، وقال عنه هو: (إحصاء شيء على سبيل التفصيل)[٤]. وهذا المعنى بادٍ من التعريف اللغويّ.

ب-مفهوم الوظيفة: قالوا: (الوَظِيفَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: مَا يُقدَّر لَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ رِزق أَو طَعَامٍ أَو علَف أَو شَراب، وَجَمْعُهَا الوَظَائِفُ والوُظُفُ. ووَظَفَ الشيءَ عَلَى نَفْسِهِ ووَظَّفَه تَوْظِيفاً: أَلزمها إِيَّاهُ، وَقَدْ وَظَّفْت لَهُ تَوْظِيفاً عَلَى الصَّبِيِّ كُلَّ يَوْمٍ حِفْظَ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)[٥]. ومعنى التعهّد والإلزام أصبح المؤدّى لهذه اللفظة في عمليّة التواصل، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: (ما يُقدَّر من عَمَل أو طعام أو رزْق أو غير ذلك في زمن مُعيَّن "وظيفة العامل اليوميّ."

١- عَهْد أو شَرْط "وظيفة العابد: أوراده وأذكاره- بينهما وظيفة."

٢ - منصب، عمل مُسند إلى عامل ليؤدِّيه مع اختصاصات يحدِّدها له القانون "أدّى وظيفته على النحو الأكمل- شغل وظيفة المدير العامّ للمشروع" وظيفة شاغرة: خالية من صاحبها.

٣ - عمل عضويّ "وظيفة التغذية/ القلب."

٤- (نح) عَمَل، أثر كلمة في الإعراب "وظيفة الاسم في الجملة")[٦].

ولم أعثر على المعنى الاصطلاحي لهذه المفردة في معجمات العلوم، ولم أجد لها حضورا في كتب التصريف القديمة، فهي من المفردات التي كثر ترددها في كتب المحدثين، ولا سيما ما يتداوله أصحاب

الاتجاه اللساني في البحث اللغوي. ويمكن أن نفهم ما يُراد منها في الاستعمال النوعي في ضوء ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر، وهو في الصرف كلّ ما تشغله مباني الحقل من مهام والتزامات قرّرها العلماء في أثناء المقاربة والتحليل. وهذا المنحى يغاير المعنى والدلالة، يقول الدكتور تمّام حسّان في معرض حديثه عن المعنى: (دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية، أحدها: المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزيء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء. والثاني: المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق، والثالث: المعنى الاجتماعي أو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه، ويتصل بهما على طريق المكامنة؛ لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبرًا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية على نحو ما سنرى بعد قليل.)[٧]. وهذا، أي المعنى الوظيفي، غير المعنى المبحوث في اللغة، فهو كلّ ما يُقصد، قال ابن فارس: (الْعَيْنُ وَالنُّونُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ الْقَصْدُ لِلشَّيْءِ بِانْكِمَاشٍ فِيهِ وَحِرْصٍ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي دَالٌّ عَلَى خُضُوعٍ وَذُلٍّ، وَالثَّالِثُ ظُهُورُ شَيْءٍ وَبُرُوزُهُ. فَالْأَوَّلُ مِنْهُ عُنِيتُ بِالْأَمْرِ وَبِالْحَاجَةِ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: عَنِيَ بِحَاجَتِي وَعُنِيَ – وَغَيْرُهُ قَالَ أَيْضًا ذَلِكَ. وَيُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ: تَعَنَّيْتُ أَيْضًا، كُلُّ ذَلِكَ يُقَالُ – عِنَايَةً وَعُنِيًّا فَأَنَا مَعْنِيٌّ بِهِ وَعَنٍ بِهِ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَا يُقَالُ عَنِيَ. قَالَ الْفَرَّاءُ: رَجُلٌ عَانٍ بِأَمْرِي، أَيْ مَعْنِيٌّ بِهِ. وَأَنْشَدَ:

عَانٍ بِقَصْوَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ لَهُ جَفِيرَانِ وَأَيُّ نَبْلِ...)[٨].

وقيل عنه: ((عَنى) بِهِ الْأَمر عنيا نزل وَالشَّيْء أبداه وأظهره وبالقول كَذَا عنيا وعناية أَرَادَهُ وقصده وَالْأَمر فلَانا عنيا وعناية أهمه وَفِي الحَدِيث (من حسن إِسْلَام الْمَرْء تَركه مَا لَا يعنيه) وَيُقَال عَنى بِأَمْر فلَان وعناه أمره. (عني) بِالْأَمر عنيا وعناية اهتم وشغل بِهِ فَهُوَ معني بِهِ)[٩]. والقصد في الشيء واضح من اللفظ.

– **مفهوم الأبنية:** ذكر ابن فارس مادّة (ب ن ى) في معجمه، فقال: (الْبَاءُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ. تَقُولُ بَنَيْتُ الْبِنَاءَ أَبْنِيهِ)[١٠]. وهو في المنظومة اللغويّة مستعمل كثيرا؛ لأنّه مجال اشتغال الناظر فيه، ونجد حدّه عند القبيصي أبي الوفاء الموصلي، وفيه يقول: (ويسمّى كلّ تركيب مخصوص صيغة فيقال صيغة وبناء ومثال بمعنى واحد)[١١]. والتمثيل والوزن لديه سواء؛ إذ يقول: (وأمّا التمثيل والوزن: فهو أن تقابل حروف التركيب بالفاء والعين واللام، فيقال في ضرب إنّه على مثال فعل أو وزن فعل)[١٢]. وهذا الترادف موجود عند الرضي في قوله: (المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه، فرَجُل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيه عَضُد، وهي كونه على ثلاثةٍ أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فرَجُل

ورَجُلاً ورَجُلٍ على بناء واحد، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ، لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه)[١٣].

الظاهرة والمدونات القديمة:

المدونات اللغويّة في العربيّة تشمل مجالات اللغة المتعدّدة، وقد كان منحى البحث اللغوي قديما جامعا كما نجده عند سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول والزجاجي في الجمل وغيرها، فهي تعالج مسائل النحو والتصريف والصوت، وقد كانت ملامح الظاهرة لدى أصحاب هذه المصنفات واضحة وهم يعالجون مطالب الأبنية وأحوالها، وإذا ما تركنا التمثيل وعاينّا الأبنية على استقلال فسنجد أن المحرّك لسيرورة الظاهرة هو إجراءهم التحليليّ لمباني الكلام وتشخيصهم الأحرف الأصول وتمييزها عن الزائد، ووضعهم ميزانا عامّا من ثلاثة أحرف تفنى فيه أصول الكلمات، وهذا من أنصع الأدلّة على حدوث الظاهرة، فالمبنى يكون حاضرا في كلّ مقاربة تحليليّة، ولاشتراكه في أحرف ثابتة (الفاء والعين واللام) يعنّ التماثل للقارئ، فمثلا كتاب سيبويه قد تضمن الإشارة إلى النقل في الأسماء وتعدّد الوظائف، فمثلا يذكر ما جاء على بناء الجمع، نحو: (وقد يكون هذا المثال للواحد نحو: رجلٍ عباقيةٍ، فلما لحقت هذه الهاء لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسمٍ ضم إليه فجعل اسماً واحداً، فقد تغير بهذا عن حاله، كما تغيَّر بياء الإضافة)[١٤].

وقال: (واعلم أنَّك إذا سميت رجلاً مساجد، ثم حقَّرته صرفته؛ لأنَّك قد حوّلت هذا البناء. وإن سميته حضاجر ثم حقَّرته صرفته، لأنها إنما سمِّيت بجمع الحضجر؛ سمعنا العرب يقولون: أوطبٌ حضاجر. وإنَّما جعل هذا اسما لضَّبع لسعة بطنها. وأما سراويل فشيءٌ واحد)[١٥]. هذه مسائل للتمرين يُتدرب عليها في معرفة أحكام الكلام عندما تدخل في غير منزعها، فما كان ممنوعا من الصرف وقد نقل إلى غير بابه وصغّر تصغير المفرد أيبقى على حكمه أم يتغيّر؟ من هذا المنظور النحويّ المخصّص للتمرين والتدريب يبرز لحاظ التعدّد في الأبنية الصرفيّة، فالنقل أفضى إلى تغاير الوظائف بين الجمع وافراد. وذكر أيضا: (وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكياشٌ، ويقال: سدوسٌ لضرب من الثياب، كما تقول: جدورٌ. ولم يكسَّر عليه شيء كالجلوس والقعود)[١٦]. وهو هنا يذكر صراحة صورة الجمع التي جاء عليها المفرد. ومما نجده في التثنية والجمع قوله: (فإذا سميَّت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين. فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: هذه قنَّسرون وهذه فلسطون. ومن النحويين من يقول: هذا رجلان كما ترى، يجعله بمنزلة عثمان. وقال الخليل: من قال هذا قال: مسلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنينٌ كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب: فلسطينٌ وقنَّسرينٌ كما ترى. فإن قلت: هل تقول:

هذا رجلينٌ، تدع الياء كما تركتها في مسلمين؟ فإنه إنما منعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم، ومسلمينٌ مصروف كما كنت صارفاً سنياً)[١٧]. وانتقال أحكام الجمع إلى المفرد واضحة، فاللفظ من حيث هو بناء قد لحقته علامتا المثنّى والجمع له وظيفة، وفي النقل الذي تقترحه مسائل التمرين أنتج وظيفة صرفيّة مغايرة مع بقاء جهة الاشتراك في اللفظ والبناء. وفي التذكير والتأنيث نجد: (هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث اعلم أن كل مذكّر سّميته بمؤنّث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أن أصل المذكر، عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي. فمن ذلك: عناق، وعقرب، وعقاب، وعنكبوت، وأشباه ذلك. وسألته: عن ذراع فقال: ذراعٌ كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر وصار من أسمائه خاصَّة عندهم، ومع هذا أنهَّم يصفون به المذكر فيقولن: هذا ثوبٌ ذراعٌ. فقد تمكن هذا الاسم في المذكر)[١٨]. وفي تعدّد الوظائف نجد التذكير والتأنيث من الأسماء والوصف. ومما نجده: (فأما ما جاء من المؤنَّث لا يقع إلَّا لمذكر وصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفسٍ، كما قال: " لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ " والعين عين القوم وهو ربيئتهم، كما كان الحائض في الأصل صفةً لشيء وإن لم يستعملوه؛ كما أنَّ أبرق في الأصل عندهم وصفٌ، وأبطح، وأجرع، وأجدل، فبمن ترك الَّصرف، وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء. وكذلك جنوبٌ وشمالٌ، وحرورٌ وسمومٌ وقبولٌ ودبورٌ، إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته لأنَّها صفاتٌ في أكثر كلام العرب: سمعناهم يقولون: هذه ريح حرورٌ، وهذه ريحٌ شمالٌ، وهذه الريح الجنوب، وهذه ريح سمومٌ، وهذه ريحٌ جنوبٌ. سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره. قال الأعشى:

لها زجلٌ كحفيف الحصاد صادَفَ باللَّيل رِيحاً دَبورَا

ويجعل اسماً، وذلك قليل، قال الشاعر:

حَالت وحِيلَ بها وغَيَّرَ آيَها صرفُ البِلَى تَجري به الرِيّحانِ
ريحُ الجَنوبِ مع الَّشمال وتارةً رِهَمُ الرَّبيع وصائبُ التَّهتان

فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئاً منها اسم رجل، وصارت بمنزلة: الصعَّود والهبوط، والحرور، والعروض. وإذا سميت رجلاً بسعاد أو زينب أو جيأل، وتقديرها جيعل، لم تصرفه؛ من قبل انَّ هذه أسماءٌ تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة، وليس شيء منها يقع على شيء مذكر: كالرَّباب، والثَّواب، والدَّلال. فهذه الأشياء مذكرة، وليست سعاد وأخواتها كذلك، ليست بأسماء للمذكر، ولكنهَّا اشتقَّت فجعلت مختصاً بها المؤنث في التسمية، فصارت عندهم كعناقٍ. وكذلك تسميتك رجلا بمثل: عمان؛ لأنَّها ليست

بشيء مذكر معروف، ولكنَّها مشتقة لم تقع إلا علما لمؤنث وكان الغالب عليها المؤنَّث، فصارت عندهم حيث لم تقع إلاَّ لمؤنّثٍ كعناق لا تعرف إلاَّ علما لمؤنَّث، كما إن هذه مؤنثة في الكلام. فإن سمَّيت رجلاً بربابٍ، أودلالٍ صرفته؛ لأنه مذكر معروف.

واعلم أنَّك إذا سميت رجلاً خروقاً، أو كلابا، أو جمالا، صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماع كلُّه. ألا تراهم صرفوا: أنماراً، وكلاباً؛ وذلك لأنَّ هذه تقع على المذكر، وليس يختص به واحد المؤنَّث فيكون مثله. ألا ترى أنَّك تقول: هم رجالٌ فتذكِّر كما ذكرت في الواحد، فلمَّا لم تكن فيه علامة التأنيث وكان يخرج إليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنّث، وكان هذا مستوجبا لصرف إذا صرف ذراعٌ وكراعٌ لما ذكرت لك)[١٩]. ومنها: (وإن سميت امرأةً بقدمٍ فجمعت بالتاء قلت: قدماتٌ كما تقول هنداتٌ وجملاتٌ، تسكِّن وتحرِّك هذين خاصَّة، وإن شئت كسَّرت كما كسَّرت حجراً. قال الشاعر فيما كسر للجمع، وهو جرير:

أخالدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هندٍ فشيّبني الخَوالدُ والهُنودُ

وقالوا: الهنود كما قالوا: الجذوع، وإن شئت قلت: الأهناد كما تقول: الأجذاع.

وإن سميت رجلا بأحمر فإن شئت قلت: أحمرون، وإن شئت كسَّرته فقلت: الأحامر، ولا تقول: الحمر لأنَّه الآن اسمٌ وليس بصفة، كما تجمع الأرانب والأرامل، كما قلت: أداهم حين تكلَّمت بالأدهم كما يكلم بالأسماء، وكما قلت: الأباطح. وإن سميت امرأةً بأحمر فإن شئت قلت: أحمراتٌ، وإن شئت كسرته كما تكسِّر الأسماء فقلت: الأحامر. وكذلك كسَّرت العرب هذه الصفات حين صارت أسماء، قالوا: الأجارب، والأشاعر. والأجارب بنو أجرب؛ وهو جمع أجرب)[٢٠].

وفي هذا من تشابه التمثيل أيضا وإن كانت الوظيفة مغايرة. ومنه أيضا: (وإذا كسَّرت الصفة على شيء قد كسِّر عليه نظيرها من الأسماء كسَّرتها إذا صارت اسماً على ذلك، وذلك شجاعٌ وشجعانٌ، مثل زقاقٍ وزقَّان، وفعلوا ما ذكرت لك بالصفة إذا صارت اسماً، كما قلت في الأحمر: الأحامر، والأشقر: الأشاقر، فإذا قالوا: شقرٌ أو شقرانٌ، فإنَّما يحمل على الوصف، كما أنَّ الذين قالوا: حارثٌ قالوا: حوارث إذا أرادوا أن يجعلوا ذلك اسماً. ومن أراد أن يجعل الحارث صفةً، كما جعلوه الذي يحرث، جمعوه كما جمعوه صفة، إلا أنَّه غالب كزيدٍ)[٢١]. ومن يتأمل في هذا النصّ يجد تشابه البناء والمثال واختلاف الوظيفة والتصريف. وفي كلّ ذلك نجد توافق التمثيل والبناء واختلاف الوظيفة والتصريف، وهذا يمثل المنطلق الأوّل لرصد الظاهرة في كتب القدماء، فهم لبسط مطالب اللغة يعمدون إلى التدريب في بيان أحكام التداخل فيما بين الأبواب.

أمّا عن أسباب الظاهرة، فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

– **التصريف وعوارضه:** كثيرا ما يكون التصريف قائدا إلى التوافق في الأبنية، فقد يلتقي الفعل والمصدر والوصف، كما في فَعَل نحو: ضَرَب وفَرَحٍ وحَسَنٍ، والفعل والوصف أشِرَ وأشِرٌ نزِقَ ونَزَقٌ، وحدِرَ وحدِرٌ. وفَعْل، نحو: الفعل المخفف قَطْع والمصدر، والوصف حمد وصعْب وخير.

ومن التمثيل ما نجده في عدول: مصدر عدل وجمع عادل، ونذور مصدر نذَر وجمع نَذْر، وحِدَاد جمع حادّ ومصدر حَدّ، وحِذاء مصدر حذا وحاذى واسم ذات. وتَبَع المصدر وتَبَع جمع تابع، وهُجُوع المصدر وجمع هاجع. ومال ومالٌ، وشيخ التي تأتي مصدرا ووصفا، وغيرها الكثير.

– اختلاف المعنى وتمايز الدلالة يقود كثيرا إلى مثل هذه الظاهرة، وقد تحدث عنها الموصلي في التتمّة، نحو: خافوا وخافا للأمر والغيبة. وهبْ من الهبة والهيبة[٢٢]. ومنه أيضا شاهد بمعنى الوصف العاقل ويستعمل لغير العاقل في مبادئ المنظومة النحويّة واختلاف جمعيهما شهود وأشهاد من الأوّل، وشواهد من الثاني، وشهيد بمعنى الحاضر والمقتول، وقاعد بمعنى وصفين: ما يقابل القائم والوصف الخاصّ بالمرأة، ومنه: شافعيّ بمعنى المنسوب والعلم، ومهديّ بمعنى المفعول والنسب. ومنها أسقى بمعنى عرضه للسقيا ودعا له[٢٣]، وحكيم بمعنى المحكم والحاكم وغيرها الكثير. واشتراك اللفظ والبناء فيها واضح. أمّا الوظيفة الصرفيّة فهي مختلفة.

– أسباب تخص الوضعين الشخصي والنوعي، فالشخصيّ معنيٌّ بالتواضع اللفظي على أساس التواصل، فوضع صَخْر لاسم الذات (المعنى المعهود)، ومن ثمَّ نقله بعد ذلك إلى الأعلام هو وضع شخصيٌّ لا علاقة للبناء به، ولكن توصيفه بأنه على بناءٍ ثلاثيٍ، من شأنه أن يلتقي مع غيره في إجراءات التحليل الصرفي من جهة تَمَثُّلِ هذا البناء عندهم بالفعل والوصف والمصدر واسم الجمع. وفي المقام وضعان، أسهم الأوّل منه في إنتاج التعدّد، فالإحالة على الذات وظيفة، وكونه على وزن مُحدّد يتناص مع أخرى في الدرس الصرفي كالوصف والمصدر واسم الجمع التي تمثل وضعا نوعيّا. ومثله كلمة جابر، فهي اسم[٢٤]، ولأنه على وزن فاعل وله مصدر اشتقاق، يلتقي مع المثال نفسه في الوصف أيضا. ومثله كلاب التي تعني القبيلة، وهي في الحقل الصرفي تؤدي وظيفة الجمع كلب. ومثله يزيد وأنمار، وغيّان ورشدان فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم:(أن قومًا من العرب أتوه فقال لهم: "من أنتم"، فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال: "بل أنتم بنو رشدان")[٢٥]، فالرسول تكرّه لهم هذا الاسم؛ لأنّه من الغيّ[٢٦]. وغيرها.

– أسباب تخصّ تعدّد اللهجات كما في استثقال الضمتين من المضاعف في الجمع فُعُل عند بعض الكلبيين والتميميين فخففوا ذُلُلا وجُدُدا إلى ذُلَلٍ وجُدَدٍ[٢٧]، ومن شأن المخفف من الجمع ذي الوزن فُعَل أن يتماثل مع الأسماء والصفات في صُرَد وحُطَم[٢٨]، ومنها ردّ بعض الأبنية إلى بعض كما في تخفيف الحلقي المكسور عند أهل الحجاز، نحو شَهْد الفعل وفَخْذ الاسم. وفي غير الحلقي، نحو: عَلْمَ وكَبْد،

وأيضا عَضْد وكرْم عند تميم[٢٩]. وقد نقل الرضي عن عيسى بن عمر: (إن كلَّ فُعْل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسُر وَيُسُر)[٣٠]، وقد ذكر سيبويه تخفيف الفعل والاسم في باب هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك: (وذلك قولهم في فخذٍ: فخذٌ، وفي كبدٍ: كبدٌ، وفي عضدٍ: عضدٌ، وفي الرجل: رجلٌ، وفي كرم الرجل: كرم، وفي علم: علم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم. وقالوا في مثلٍ: لم يحرم من فصد له. وقال أبو النجم:

لو عُصْرَ منه البانُ والمِسكُ انْعَصَرْ

يريد: عُصِرَ. وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في عصر الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع.)[٣١].

وتكاثر الأبنية واضح. ومنها حديثهم عن مصدر لوى: (وأما فَعْلان فنادر، نحو لَوَى ليَّاناً، قال بعضهم: أصله الكسر ففتح للاستثقال، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام، وجاء أيضاً شَنْآنٌ بالسكون، وقرئ في التنزيل بهما)[٣٢]. ومنه تخفيف اسم الجمع إبِل، فيقال: إبْل[٣٣].

– أسباب تخصّ القارئ وإجراءات التحليل وهي كثيرة جدّا، ومظانها – في الغالب – المشترك الذي يتّفق في (اللفظ والبناء) ويختلف في الوظيفة، ومنها ما قيل في كلمة مرصاد: (وَالْمِرْصَادُ: مَكَانُ الرَّصْدِ، أَيِ الرَّقَابَةِ، وَهُوَ بِوَزْنِ مِفْعَالٍ الَّذِي غَلَبَ فِي اسْمِ آلَةِ الْفِعْلِ مِثْلَ مِضْمَارٍ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي تُضَمَّرُ فِيهِ الْخَيْلُ، وَمِنْهَاجٍ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُنْهَجُ مِنْهُ. وَالْمَعْنَى: إِنَّ جَهَنَّمَ مَوْضِعٌ يَرْصُدُ مِنْهُ الْمُوَكَّلُونَ بِهَا، وَيَتَرَقَّبُونَ مَنْ يُزْجَى إِلَيْهَا مَنْ أَهْلِ الطُّغْيَانِ كَمَا يَتَرَقَّبُ أَهْلُ الْمِرْصَادِ مَنْ يَأْتِيهِ مِنْ عَدُوٍّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِرْصَادٌ مَصْدَرًا عَلَى وَزْنِ الْمِفْعَالِ، أَيْ رَصْدًا. وَالْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ جَهَنَّمَ لِلْمُبَالَغَةِ حَتَّى كَأَنَّهَا أَصْلُ الرَّصْدِ، أَيْ لَا تُقْلِتُ أَحَدًا مِمَّنْ حَقَّ عَلَيْهِمْ دُخُولُهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِرْصَادٌ زِنَةَ مُبَالَغَةٍ لِلرَّاصِدِ الشَّدِيدِ الرَّصْدِ مِثْلَ صِفَةِ مِغْيَارٍ وَمِعْطَارٍ، وُصِفَتْ بِهِ جَهَنَّمُ عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِعَارَةِ وَلَمْ تَلْحَقْهُ (هَا) التَّأْنِيثِ لِأَنَّ جَهَنَّمَ شُبِّهَتْ بِالْوَاحِدِ مِنَ الرَّصَدِ بِتَحْرِيكِ الصَّادِ، وَهُوَ الْوَاحِدُ مِنَ الْحَرَسِ الَّذِي يَقِفُ بِالْمَرْصَدِ إِذْ لَا يَكُونُ الْحَارِسُ إِلَّا رَجُلًا)[٣٤]. ومنه ما قيل في كلمة أحصى: (وأَحْصى جوز الْحَوْفِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًا، وَمَا مصدرية وأَمَداً مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ أفعل تفضيل وأَمَداً تَمْيِيزٌ. وَاخْتَارَ الزَّجَّاجُ وَالتِّبْرِيزِيُّ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ واختار الفارسي والزمخشري وَابْنُ عَطِيَّةَ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًا، وَرَجَّحُوا هَذَا بِأَنَّ أَحْصى إِذَا كَانَ لِلْمُبَالَغَةِ كَانَ بِنَاءً مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ مَا أَعْطَاهُ وَمَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ وَأَعْدَى مِنَ الْجَرَبِ شَاذٌّ لَا يُقَاسُ. وَيَقُولُ أَبُو إِسْحَاقَ: إِنَّهُ قَدْ كَثُرَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ فَيَجُوزُ، وَخَلَطَ ابْنُ عَطِيَّةَ فَأَوْرَدَ فِيمَا بُنِيَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ مَا أَعْطَاهُ لِلْمَالِ وَآتَاهُ لِلْخَيْرِ وَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللبن. وفهو لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ. قَالَ: وَهَذِهِ كُلُّهَا أَفْعَلُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ انْتَهَى. وَأَسْوَدُ وَأَبْيَضُ لَيْسَ بِنَاؤُهُمَا مِنَ الرُّبَاعِيِّ. وَفِي بِنَاءِ أَفْعَلَ لِلتَّعَجُّبِ وَلِلتَّفْضِيلِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ يُبْنَى مِنْهُ مُطْلَقًا

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ، وَقَدْ جَاءَتْ مِنْهُ أَلْفَاظٌ وَلَا يُبْنَى مِنْهُ مُطْلَقًا وَمَا وَرَدَ حمل على الشذوذ وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ لِلنَّقْلِ. فَلَا يَجُوزُ، أَوْ لِغَيْرِ النَّقْلِ كَأَشْكَلَ الْأَمْرُ وَأَظْلَمَ اللَّيْلُ فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ مَا أَشْكَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَمَا أَظْلَمَ هَذَا اللَّيْلَ. وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ عُصْفُورٍ مِنْ أَصْحَابِنَا. وَدَلَائِلُ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَذْكُورَةٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ...)[٣٥].

– أسباب تخصّ النقل والتطوّر اللغوي: وهذا واضح في أسماء الأعلام الشخصيّة، نحو: زيدون وخلدون وصابرين وآيات وغيرها وقد بحثه العلماء في العلم، يقول ابن مالك: (قولنا "وما استعمل قبل العلمية لغيرها" يتناول ما كان قبل النقل مصدرا كسَعْد وفَضْل، وما كان اسم فاعل كحارث وغالب، وما كان اسم مفعول كمسعود ومنصور، وما كان صفة مشبهة كحسن وسعيد، وما كان فعلا ماضيا كشَمَّرَ وكعْسَب، وما كان فعلا مضارعا كتغلب ويشكر، وما كان جملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر كبَرَق نحرُه وأطْرقا في قول الشاعر:

على أطْرِقا باليات الخيام إلاّ الثَّمام وإلا العِصِيّ

وكقول الراجز:

نُبِّئْتَ أخوالي بني يزيدُ ظُلْمًا علينا لهم فَدِيد)[٣٦].

أمّا التطور اللغوي فمن قبيل استعمال فاعل للآلة نحو هاتف وغيرها نحو مزهريّة ورفّ وسجّادة. ومنها استعمال المصادر الصناعيّة واشتراكها في بعض السياقات مع المنسوب المختوم بالياء، نحو: الرجعيّة[٣٧]. ومنها انتقال المصادر إلى الحقل العلمي، نحو: زنين المصدر ورنين ظاهرة صوتية[٣٨]. ورياضيّ وانتقالها من العقلي إلى البدني[٣٩]. ومثله الضرب مصدر وانتقاله إلى الحقل العلمي، فقالوا: جدول الضرب[٤٠].

مدونة الرضي الصرفيّة

المتتبع للمدونات الصرفيّة القديمة لا يجد مجالا موضوعيّا محدّدا يعالج هذه الظاهرة، فهي، على أهميتها، تفرّقت في مسائل التصريف، وعولجت في ضمن رصد أفق التحولات العارضة للأبنية، ومن أراد أن يجعل لها عقدا ناظما فعليه ملاحقة المعاني الوظيفيّة واستخراجها من سياقاتها المختلفة، وهذا ما سأعمل على استظهاره عند الرضي في شرح الشافية.

الأبنية المجرّدة

الأبنية المجرّدة في العربيّة كثيرة، الفعليّة منها ثلاثة للثلاثي، وواحد للرباعيّ. أما الاسميّة، فهي اثنان وعشرون بناء، اثنا عشر للثلاثي، وستة للرباعي، وأربعة للخماسيّ. وسأقتصر في هذه الدراسة على ما له حضور قوّي بوظائفه المتعدّدة، وهي على النحو الآتي:

١- **فَعْل:** من خلال تتبّعي لهذه المدونة وجدت أن هذا البناء أدّى جملة من الوظائف في سياقات مختلفة، وهي:

- **الوظيفة المصدريّة:** حضرت هذه الوظيفة في موارد كثيرة من الكتاب، منها حديثه عن قياس المصدر خشى يكون خشيا في ضمن حديثه عن الفعل المكسور العين[٤١]. وفي سياق حديثه عن مصدر الفعل المتعدّي قال: (الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَعْلٍ من أي باب كان، نحو قَتَلَ قَتْلاً، وضَرَبَ ضَرْباً، وَحَمِدَ حَمْداً...)[٤٢]. وهي مذكورة في جلّ كتب التصريف[٤٣].

- **الوظيفة الفعليّة:** وقد ذكرها الشارح في ضمن حديثه عن أبنية الأسماء الثلاثيّة المجرّدة في سياق التفريعات وردّ بعض الأبنية إلى بعض، فذكر الفعل شَهْدَ وهو تفريع شَهِدَ ومثله كَرْمَ في كَرُمَ[٤٤]. وقد أورد هذه الوظيفة ابن المؤدّب في ضمن حديثه عن حذف العرب الضمّة والكسرة وقت حاجتهم لقوتهما، واستحضر قول الشاعر:

فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ[٤٥]

وأورد له الفعل المحذوف النصبة في قول الشاعر:

قَطْعَ عَمْروٌ سَاعِدَيْ وَهْبٍ وَعَلَا بِالعَضبِ يَافُوْخَه

وأراد قَطَعَ، وقال عنه: (هذه لغة مجهولة لا يلتفت إليها)[٤٦].

- **الوظيفة الاسميّة:** وهي مذكورة كثيرا عند الصرفيين وعند الشارح، وممّا ذكره صاحبنا في سياق جمع التكسير للثلاثي الاسم: ثوب أثواب وسوط أسواط[٤٧].

- **الوظيفة الوصفيّة (صفة مشبهة):** وقد ذكرها الشارح في معرض حديثه عن جمع الصفات جمع تكسير، فقال: (وقالوا سُمَحَاء تشبيهاً لفَعْل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل، فسَمْح وسُمَحاء كعالم وعُلَماء، أَو شُبِّهَ فَعْل بفَعيل فكأنه جمع سميح ككريم وكرماء.)[٤٨].

– **وظيفة الوصف اسم الفاعل:** وقد ذكرها الشارح في معرض حديثه عن المصدر الميمي في سياق تبادل الوظائف بين اسم الفاعل والمصدر، وما يحتمله التأويل فيهما، فقال: (قيل: وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر، نحو قُم قائماً: أي قياما، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل، نحو رَجُلٌ عَدْل وصَوْم، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة)[٤٩].

– **وظيفة اسم الجمع**، وقد ذكر الشارح هذه الوظيفة في ضمن حديثه عن تصغير اسم الجمع وحكمه بتصغير لفظه، نحو: ركب وقوم[٥٠]. واستحضر كلمة رهط في سياق النسب إلى الجمع[٥١]. والغريب أنّ هذه الوظيفة ذكرها ابن المؤدّب للجمع، ومثّل لها بـ صاحب وصحْب، وتاجر وتجْر، وشارب وشرْب، وزائر وزوْر، وبارك وبرْك[٥٢]. وهذا مذهب الأخفش كما يرويه الرضي[٥٣].

– **وظيفة اسم الجنس**، وقد أوردها الرضي في ضمن موضوع الجمع؛ إذ يقول: (ثم هذه الأسماء في الثلاثي: إما فَعْل كتَمْر وطَلْح وَنَخْل وَنَمْل وَبَهْم...)[٥٤]. وقد فرّق الرضي بين اسم الجنس واسم الجمع بقوله: (الفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على الواحد والمثنى والمجموع، لأنه في الأصل موضوع للماهية، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة، فالقلة والكثيرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع، بل إنما وضعه صالحاً لهما، بخلاف اسم الجمع، فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع)[٥٥].

– **وظيفة اسم المفعول:** أورد ابن جنّي وظيفة المفعول لهذا البناء، وقد مثّل لها بـ الخَلْق في خلق الله الخلق بمعنى المخلوق، وضَرْب في هذا ضَرْب الأمير بمعنى مضربه، ونسْج في هذا نَسْج اليمن بمعنى منسوجه[٥٦]. وذكرها الشارح في سياق حذف الواو والياء فاءين، ومثّل لها بـ ضَرْب الأمير أي مضروبه[٥٧].

٢– **فَعَل:** كثُرت وظائف هذا البناء في المؤلفات اللغويّة والمدونات الصرفيّة، وهي على ما يأتي:

– **الوظيفة المصدريّة:** وهذه الوظيفة موجودة في الكتب الصرفيّة، نحو: الطَمَع والفَرَح والمَرَح[٥٨]، وهي عند الشارح مُتجلّية في حديثه عن المصادر والصفة المشبّهة، وقد مثّل لها بـ : البَطَر والأَشَر والجَذَل[٥٩]. وفي المصادر ذكر جَلَبَا تبعا للمصنّف[٦٠].

– **الوظيفة الفعليّة:** ذُكرت هذه الوظيفة في المدونات التصريفيّة للأفعال المفتوحة العين، نحو: ضَرَب وقَتَل وجَلَسَ ونَهَضَ[٦١]، وذكرها الشارح تبعا للمصنّف
ومثّل لها بـ: غَلَبَ وخَصَمَ، في معرض الحديث عن الأفعال[٦٢].

-**الوظيفة الاسميّة:** لا تخلو المصنّفات الصرفيّة من هذه الوظيفة، وهي تُستحضر في تكلمهم على أبنية الأسماء الثلاثيّة، نحو: جَمَل وجَبَل[٦٣]، واستدعاها الشارح أيضا في موارد كثيرة، منها في حديثه عن أبنية الاسم الثلاثي في موضوع التفريعات واللغات وتحريك الحرف الحلقي الساكن، فقال: (إن كان عين فَعْل المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْرِ وَالشَّعَر والْبَحْر والْبَحَر، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات، وليس إحداهما فرعاً للأخرى، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها، ورأوا هذا قياساً في كل فَعْل شأنه ما ذكرنا)[٦٤]، ومنها في جمع التكسير للثلاثي من الأسماء، إذ يقول: (أَعلم أَن ما كان على فَعَل فإنك تقول في قلته أَفْعَال، في الأجوف أَو في غيره، نحو أَجْمَالٍ وأَثْوَاجٍ وأَقْوَاعٍ وأَنياب، وجاء قلته على أَفْعُل نادراً كأَزْمُن وأَجْبلُ وأَعْصٍ في عَصاً...)[٦٥].

- **الوظيفة الوصفيّة:** نجد هذه الوظيفة في مصنّفات كثيرة ظاهرة مع أبنية الأسماء الثلاثيّة[٦٦]، وقد تحدّث عنه الشارح في موضوع التصغير، وترك عمله مع تضمنه مع الوصف، فقال: (وإنّما لم يرفع المصغر لا ضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها المخصوصة التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة، بل صالحة لكل موصوف، فإن حسناً في قولك " رجل حَسَن " لا يدل على رجل فرفع ضميره، وكذا لا يدل على وجهه في قولك " رَجُل حَسَنٌ وَجْهُهُ " فرفعه، والموصوف المخصوص في رُجَيْل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقية)[٦٧]. وذكرا هذه الوظيفة في جمع التكسير للثلاثي من الصفات، وقد مثّل لها بـ حِسان جمع حَسَن التي حمل عليها وِجاع[٦٨].

- **وظيفة اسم جمع:** أورد الشارح هذه الوظيفة في أكثر من مبحث، ومنها في النسب إلى الجمع، نحو: نَفَر وغَنَم[٦٩]، وتصغير الجمع، نحو: نَفَر ونُفَير[٧٠]، وهي حاضرة في مسائل جمع التكسير، نحو: خَدَم وغَيَب وأَهَب[٧١]، وذكر منها كلمة شاء في شاة التي هي عند سيبويه كنسوة بالنسبة إلى امرأة[٧٢].

- **وظيفة اسم الجنس:** أورد الشارح هذه الوظيفة في ضمن حديثه عن تصغير ما فيه حرف علّة، وذكر شاء على رأي المبرِّد، فقال: (وقال المبرد: شَوِيٌّ من غير لفظ شاء، وأصل شاء شَوَهٌ فهو من شاة كتمر من تمرة، قلبت العين ألفاً على القياس، كما في باب، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضاً، وهذا كما أن أصل ماء مَوَه، قال: فتقول في تصغير شاء: شويه، كما تقول في ماء: مويه)[٧٣]. واستحضره في ضمن مسائل جموع التكسير، فقد ذكر قول سيبويه: (قد جاء ذو التاء فَعْلَة بسكون العين والمجرد بفتحها، نحو حَلْقَة وقَلْكَة، والجنس حَلَق وقَلَكَ)[٧٤]. وذكر المفرد بالتاء لمن يحمل هذه الوظيفة، نحو: شَجَرَة

وبَقَرَة وحَصَاة وقَذَاة[٧٥]، والجنس منها: شَجَر وبَقَر وحَصى وقَذَى.

– **معنى المفعول:** وقد ذكرها الشارح في ضمن حديثه عن مصدر الثلاثي، إذ يقول: (ويجيء الْفَعَل – بفتح الفاء والعين – له[٧٦] أيضاً، كالْخَبَط للمخبوط، وَالنَّفَض للمنفوض)[٧٧].

٣– **فَعِل:** كثُرت وظائف هذا البناء في مدونات التصريفيين، وهي على النحو الآتي:

– **الوظيفة المصدريّة:** أورد ابن الحاجب هذه الوظيفة للبناء في ضمن حديثه عن مصادر الفعل الثلاثي، وقد مثّل لها بـ خَنِقٍ، والشارح مع هذا الإيراد لم يعترض عليها[٧٨]. وهي موجودة عند ابن المؤدّب في سياق حديثه عن المصادر، وقد ذكر لها لَعِبا وضَحِكا[٧٩]، وقد مثّل لها الجرجاني بـ كَذِبٍ وحَلِفٍ[٨٠].

– **الوظيفة الفعليّة:** يكشف عن هذه الوظيفة صيغة الثلاثي المكسور العين، وقد ذكرها الشارح بقوله: (اعلم أن فَعِلَ لازمهُ أكثر من متعديه، والغالب في وضعه أن يكون للإعراض من الْوَجَعِ وما يجري مجراه، كحَزِنَ ورَدِيَ وَشَعِثَ وَسَهِكَ وَنَكِدَ وعَسِرَ وَشَكِسَ وَلَحِزَ ولَحِجَ وَخَزِيَ، ومن الْهَيْجِ كَبَطِرَ وَفَرِحَ وَخَمِطَ خَمَطًا، وهو الرائحة الطيبة، وقم قَنَمَةً، وهي الرائحة المكروهة، وغضب وغار يغار وَحَمِش وَقَلِقَ وحَارَ حَيْرَةً وَبَرِقَ)[٨١].

– **الوظيفة الاسميّة:** لم تخلُ كتب التصريف من هذه الوظيفة، إذ ذُكرت في بيانهم لأبنية الأسماء الثلاثيّة[٨٢]، وقد ذكرها الشارح في ضمن حديثه عن ردّ بعض الأبنية إلى بعض تبعا للمصنّف، نحو: فَخْذٍ في فَخِذٍ[٨٣]. وأوردها في النسب إلى الثلاثي المكسور العين، نحو: نَمَرِيّ في نَمِرٍ[٨٤]، وفي جمع التكسير، نحو: نَمِر ونُمُوْر[٨٥].

– **الوظيفة الوصفيّة (الصفة المشبّهة):** وهي من الوظائف التي جعلها العلماء في ضمن حديثهم عن الوظيفة الاسميّة فيما تقدّم، وقد ذكرها الشارح في مواطن كثيرة، منها في الصفة المشبّهة، نحو: عمٍ للعمى الباطني ووَجِر وعَطِش وشَعِث وقَعِس وعَجِل وغَضِب[٨٦]، وذكرها في جمع الصفات الثلاثيّة جمع تكسير تبعا لابن الحاجب، نحو: نَكِد وأنكاد[٨٧].

– **وظيفة المبالغة (مبالغة اسم الفاعل):** هذه الصيغة وردت عند الشارح في ضمن حديثه عن النسب بغير الياء وعلاقة بعض الصيغ بالمبالغة، وفيها يقول: (...وكما استعملوا فَعَّالاً لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له استعملوا فَعِلاً أَيضاً، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل، نحو عَمِل للكثير العمل)[٨٨].

– **يأتي بمعنى صاحب الشيء:** وردت هذه الوظيفة عند الشارح في أثناء حديثه عن النسب بغير ياء تبعا للمصنّف، وقد ذكر له الشارح: (وطَعِن ولَبِس ولَسِنٍ في معنى النسبة، فاستعملوه في الجوامد نحو رجل نَهِرٌ لصاحب العمل بالنهار، ورجل حَرِح وسَتِه بمعنى حِرِيّ واسْتِيٌّ: أَي الملازم لذلك الشغل)[٨٩].

– **وظيفة اسم الجنس:** يتحدّث العلماء عن هذه الوظيفة في ضمن حديثهم عن جمع التكسير[٩٠]، وقد ذكره الشارح في معرض بيانه كلام المصنّف عن الكلمات التي ليست بجمع، فسمّاه اسم جنس الذي يقع على القليل والكثير، ولا يقتصر هذا العنوان على القيد المذكور؛ إذ يقول: (بلى قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع، كالْكَلِم...، وهو قليل)[٩١]. فالكلم اسم جنس واحده كلمة.

٤– **فَعُل:** ورد هذا البناء في مسائل صرفيّة متعدّدة، وهو يبوح بجملة من الوظائف، على النحو الآتي:

– **الوظيفة الفعليّة:** ذُكرت هذه الوظيفة في ضمن حديث العلماء عن صور الفعل الثلاثي، وقد مثّل لها الشارح بـ: كَرُمَ وحَلُمَ وبَرُعَ وفَحُشَ[٩٢]. فالبناء الفعلي زنة فَعُلَ، ولا اعتداد بحركة الحرف الأخير، وقد قال فيه الرضي: (وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فَرَجُل ورَجُلاً ورَجُلٍ على بناء واحد، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ، لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه)[٩٣].

– **الوظيفة الاسميّة:** هذه الوظيفة مشهورة في كتب التصريف، وقد ذكرها العلماء في ضمن حديثهم عن أبنية الأسماء الثلاثيّة، وقد ذكرها الشارح في حدّ البناء، فقال: (المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه، فرَجُل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيه عَضُد)[٩٤]. وأوردها في ضمن حديثه عن بيان التفرّعات في الأبنية، نحو: عَضْدَ في عَضُدَ[٩٥]. وذكرها في جمع الاسم الثلاثي جمع تكسير، نحو: سَبُع وسِباع، ورَجُل ورِجَال[٩٦].

– **الوظيفة الوصفيّة:** ذُكرت هذه الوظيفة لدى أغلب العلماء في ضمن حديثهم عن أبنية الاسم الثلاثي، نحو: يَقُظ ونَدُس[٩٧]، وأوردها الشارح في ضمن حديثه عن جمع التكسير للوصف الثلاثي، نحو: نَجُد وأنجاد، ويَقُظ ونَدُس وفَطُن[٩٨].

٥– **فُعْل:** أورد الشارح الكثير من وظائف هذا البناء، وهي على النحو الآتي:

– **الوظيفة المصدريّة:** أورد المصنّف هذه الوظيفة، نحو: السُكر في معرض الحديث عن الصفة المشبهة[٩٩]. وترك الحديث عنها في شرحه كلام ابن الحاجب الذي أورد لها مثالا كلمة "شُكْرا"[١٠٠]، وذكرها في سياق اشتراك بعض الأبنية ببعض الوظائف، فقال: (وفُعْل وفَعَل يشتركان في كثير من

المصادر، كالسُّقْم والسَّقَم والبُخْل والبَخَل)[١٠١].

ولشهرة هذا البناء بمحموله المصدري ترك الشارح التعرّض له في مسائل المصدر الثلاثي.

– **الوظيفة الفعليّة:** ليس لهذه الوظيفة من حضور ذاتي بل هي من نتاجات بعض العوارض؛ ولذلك ذكرها الشارح في ضمن حديثه عن اللغات الفرعيّة وردّ بعض الأبنية إلى بعض، فقال: (...ذكرنا في فِعْل التعجب أن فَعُل الذي فيه معنى التعجب يقال فيه فُعْلُ، قال:

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب، وأما قولهم في الفعل المبني للمفعول فُعْلَ كما في المثل " لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ له ".

قال أبو النجم وهو تميمي:

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ المسك والبان انعصر

وكذا قولهم غُزْيَ بالياء دون الواو غُزِي لعروض سكون الزاي، فليس التخفيف فى مثله لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثْقل كما كان في كِتِفِ وعَضُد، كيف والكسرة أخفُّ من الضمة والفتحة أخف من الكسرة؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقلين في الثلاثي المبني على الخفة...)[١٠٢].

– **الوظيفة الاسميّة:** وهي من الوظائف التي ذكرها العلماء في سياقات مختلفة ولا سيما في أبنية الأسماء الثلاثيّة، وجمع الاسم الثلاثي، ومنها ما ذكره في تخفيف الثلاثي المضموم الفاء والعين، نحو: عُنْق في عُنُق[١٠٣]، وفي جمع التكسير قال: (اعلم أَن فُعْلاً يكسر في القلة على أَفعال، في الأجوف كان أَو في غيره، وقد يجئ للقليل والكثير، نحو أَركان وأَجزاء... ويكسر في الكثرة على فِعَال وفعُول، وفُعول أَكثر كبروج... هذا هو الغالب في فُعْل)[١٠٤].

– **الوظيفة الوصفيّة:** هذه الوظيفة كثيرة الحضور في المدونات الصرفيّة، وقد مثّل لها الشارح في بعض السياقات، ومنها ما ذكره في جمع التكسير للثلاثي الصفة، نحو: مُرّ وأمرار، وحُرّ وأحرار[١٠٥].

– **ما يقابل الوحدة وياءها:** أورد الشارح هذه الوظيفة في ضمن حديثه عن حدّ المنسوب نحو: رُوميّ ورُوم، فقال: (أَقول: قوله: " على نسبته إلى المجرد عنها " يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كروميّ ورُوم، وزنجيّ وزنجٍ، وما لحقت آخره للمبالغة كأَحمريّ وَدَوَّاريّ، وما لحقته لا لمعنى كَبرْدِيّ وكرسيّ، فلا يقال لهذه الأسماء: إنها منسوبة، ولا لبائها: إنها ياء النسبة)[١٠٦]. فرُوم لفظ يفيد الجمع، واحده تقيده الياء.

– **وظيفة الجمع:** لهذه الوظيفة حضور قويّ في المدونات الصرفيّة في مسائل جمع التكسير، وهي تأتي مطّردة من الوصف أفعل فعلاء ولم يمثل لها مكتفيا بما ذكره المصنّف من جمع أحمر على حُمْرٍ[١٠٧]. وفي الأجوف والصحيح ذكر: " الدُور والسُوق والنيب وأُسْد ووُثْن"[١٠٨]، وذكرها في جمع فُعْل من الصفات، فقال: (وجاء فُعْل نحو كُثّ وثُطّ وجُون وخِيلٍ ووُرِدٍ، وجاء فُعُل بضمتين، والظاهر أَن أَحد البناءين فرع الآخر، نحو سُحْل وسُحُل وصدُقُ اللقاء، وربما لا يستعمل إلا أَحدهما)[١٠٩].

٦– **فُعَل:** استعمل هذا البناء لتأدية وظائف متعدّدة، وهي على ما يأتي:

– **الوظيفة المصدريّة:** ذُكرت هذه الوظيفة في المدونات التصريفيّة، نحو: لُقى وتُقى[١١٠]، وقد ذكرها الرضي تبعا للمصنّف ابن الحاجب، وفيها يقول: (قالوا: ليس في المصادر ما هو على فُعَل إلا الْهُدَى وَالسُّرَى، ولندرته في المصدر يؤنثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْية وَسُرْيَة، وإن لم تسمعا، لكثرة فُعَل في جمع فُعْلَة)[١١١].

– **الوظيفة الاسميّة:** وقد حضرت هذه الوظيفة في المدوّنات التصريفيّة تمثلا للاسم الثلاثي، نحو: رُبَع وخُزَز[١١٢]، وهو في مدونة الرضي مورد اسميّ مقيس في بعض الجموع، ولذلك قال في شرح كلام المصنّف: (قال: " وَنَحْو صُرَد عَلَى صِرْدَانٍ فِيهمَا، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاع فِيهِما " أقول: أَي في القلة والكثرة، لما اختص فُعل بنوع من المسميات، وهو الحيوان كالنُّغَرِ والصُّرَد، خَصُّوه بجمع، وأَيضاً كأَنه منقوصٌ من فُعَال كغُرَاب وغِرْبان. أَو مشبه به، وشذّ منه رُبَع (وأرباع) تشبيها بجَمَل وأَجْمَال وجِمَال، لأنه منه)[١١٣].

– **الوظيفة الوصفيّة:** من دأب العلماء في حديثهم عن أبنية الثلاثي أن يقرنوا الصفات مع الأسماء في تمثيلهم، وهم يصرّحون بذلك، قال ابن جنّي: (وفُعَل: يكون اسما وصفة... والصفة: خُتَع وسُكَع)[١١٤]. وهي عند الرضي نجدها في ضمن حديثه عن جمع الثلاثي من الصفات، وفيها يقول مع بعض الأمثلة: (أَما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات ففُعَل كَحُطَمٍ وخُتَع وفِعِل كأَتان إِبِدٍ: أي ولود، وامرأة بلز: أي ضخمة، ولا غيرهما وفِعَل كِسوَى وعِدًى، ولا غيرهما، فلم يسمع فيها تكسير)[١١٥].

– **وظيفة الجمع:** وظهور هذه الوظيفة في ضمن أوزان جموع الكثرة صلت بيّن في المدونات التصريفيّة[١١٦]، وقد استحضرت في هذه المدونة في بيان مسائل جموع التكسير، وممّا ذكر: دُوَل وقُرَى ونُوَب وجُوَب وبُرَق وغُرَف في دَولة وقَرية ونَوبه وجَوْبة وبُرْقة وغُرفة[١١٧].

– **وظيفة اسم الجنس:** وقد ذكر الشارح هذه الوظيفة في ضمن حديثه عن الجمع، تحت موضوع الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد، وأومأ إليه بذكر المفرد منه، وهو كلمة رُطَبة التي واحدها رُطَب،

ومثله عُشَرة وعُشَر ومُهاة ومُها[١١٨]. وفي لسان العرب: (والرُّطَبُ: نَضِيجُ البُسْرِ قبلَ أَنْ يُتْمِر، واحدتُه رُطَبَةً. قَالَ سِيبَوَيْهِ: لَيْسَ رُطَبٌ بتكسيرِ رُطَبَةٍ، وإنما الرُّطَب، كالتَّمْرِ، وَاحِدُ اللَّفْظِ مُذَكَّر؛ يَقُولُونَ: هَذَا الرُّطَب، وَلَوْ كَانَ تَكْسيراً لأَنَّثوا...)[١١٩]. وكونها ليست بجمع تكسير واضحة، وإن كانت على صيغة من صيغ الجمع، وقد قال فيها العلماء: (والمُهَاة، بِضَمِّ الْمِيمِ: مَاءُ الْفَحْلِ فِي رَحِمِ النَّاقَةِ، مَقْلُوبٌ أَيضاً، وَالْجَمْعُ مُهْيٌ؛ حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ فِي بَابِ مَا لَا يُفارق واحدَه إلا بِالْهَاءِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ بِتَكْسِيرٍ؛ قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وإنما حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنه سَمِعَ الْعَرَبَ تَقُولُ فِي جَمْعِهِ هُوَ المُها، فَلَوْ كَانَ مُكَسَّرًا لَمْ يَسُغْ فِيهِ التَّذْكِيرُ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ إلا حُكاةٌ وحُكًى وطُلاةٌ وطُلًى، فإنهم قَالُوا هُوَ الحُكَى وَهُوَ الطُّلَى، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ رُطَبَةٌ ورُطَب وعُشَرَةٌ وعُشَرٌ)[١٢٠].

٧- **فُعُل:** الباحث في المدونات التصريفيّة يجد هذا البناء في مواطن متعدّدة من مسائل العلم، وهو يحمل مجموعة من الوظائف، يمكن إيرادها على النحو الآتي:

- **الوظيفة الاسميّة:** الثلاثي كثير الاستعمال في العربيّة، وقد تجلّى هذا البناء اسما في ضمن حديث العلماء عن أبنية الأسماء[١٢١]، وقد أوردها الشارح في ضمن حديثه عن أبنية الاسم الثلاثي تبعا للمصنّف، فأورد كلمة عُنُق؛ لتعليل خروج الثقل في الانتقال من ثقيل إلى مثله خلافا لكلمتي دُئل وحِبُك[١٢٢]، وذكره في ردّ بعض الأبنية إلى بعض والتفريعات تبعا للمصنّف، فَعُنُقٌ فرع لمضمومها[١٢٣]. وله نصيب من الحديث في جمع الاسم الثلاثي جمع تكسير، وفيه ينقل كلاما عن سيبويه: (قال سيبويه باب عُنُق كباب عَضُد في القلة، وجمعه أَفعال في القلة والكثرة)[١٢٤].

- **الوظيفة الوصفيّة:** درج العلماء على إيراد هذه الوظيفة مع أبنية الأسماء الثلاثيّة[١٢٥]، والشارح أوردها في سياق حديثه عن جمع التكسير للثلاثي الصفة، فذكر أجنابا جمع جُنُب تبعا للمصنّف[١٢٦].

- **وظيفة الجمع:** هذه الوظيفة حاضرة بقوّة في مسائل جمع التكسير، فالبناء أحد مصاديقه، وقد ذكره العلماء في مدوناتهم[١٢٧]، والشارح ذكره في ضمن حديثه عن جمع الثلاثي المزيد بمدّة ثالثة تبعا للمصنّف، ومثّل له بـ قُرُد وجُدُر وقُضُب وعُسُب ورُغُف وصُحُف وسُفُن وغيرها[١٢٨].

- **وظيفة اسم الجمع:** أورد الشارح بعض المفردات في ضمن موضوع الجمع واسم الجنس، وهي بظاهرها واحدة لجنس، نحو: هُدُبَة وبُسُرَة[١٢٩]، وهي واحدة بالتاء لهُدُب وبُسُر[١٣٠].

٨- **فِعْل**، هذا البناء الثلاثي متعدّدة الاستعمال في العربيّة، وقد جاء في مدونة الرضي حاملا وظائف متعدّدة، هي:

- **الوظيفة المصدريّة:** ليس لهذه الوظيفة حضور بارز في مدونة الرضي، ولكنه ساير المصنّف في ذكره مصادر الثلاثي، والتي منها: هذا البناء، نحو: فِسْق، ولم يعترض عليه[١٣١].

- **الوظيفة الفعليّة:** كون الوظيفة الفعليّة من تمثلات البناء المتقدّم لا يجوز إلّا بالعروض؛ ولذلك نجد

الشارح ذكرها في ضمن حديثه عن ردّ بعض الأبنية إلى بعض واللغات الفرعيّة، نحو: شِهْد في الفعل الحلقي شَهِدَ[١٣٢].

– **الوظيفة الاسميّة:** الرضي، مع أنّه لم يذكرها في أثناء شرح ما ذكره ابن الحاجب في أبنية الأسماء الثلاثيّة وذكره حِبْرٍ[١٣٣]، كثرت موارد هذه الوظيفة في شرح الشافية، ومنه إيراده كلمة دِرْعٍ في ضمن حديثه عن تصغير ما سمي من المؤنّث بالمؤنّث ممّا لم تدخل التاء في تصغيره قبل العلميّة[١٣٤]. ومثّل لجمع الثلاثي الاسم المكسور الفاء بـ رِجْل وصِنْو وقِرْد التي تجمع على أَرْجُل وصِنْوان وقِرَدَة[١٣٥].

– **الوظيفة الوصفيّة:** لم يكن لهذه الوظيفة حضور قويّ عند الشارح، فقد ذكرها في ضمن حديثه عن جمع الوصف الثلاثي تبعا لابن الحاجب، إذ يقول: (وأَما فِعْلٌ فإنه يكسر على أَفْعَال نحو أَجْلاَف في جِلْف، وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم، وأَنْقَاض وأَنْضَاء، وجاء أَجْلُف تشبيهاً بالأسماء كأَذْؤُب، وهو نادر في الصفات)[١٣٦]. وأغلب العلماء استدعوا هذه الوظيفة الوصفيّة في ضمن حديثهم عن الاسم الثلاثي، وذكروا لها: نِضوا ونِقضا[١٣٧]. ومثّل لها ابن المؤدّب بـ نِجْس ورِجْس[١٣٨].

– **معنى المفعول:** أورد المصنّف هذه الوظيفة في ضمن حديثه عن المصادر؛ إذ يقول: (ويجيء الْفِعْل للمفعول، كالذَّبح والسِّفر والزِّبر)[١٣٩].

– **لما يقابل الوحدة وياءها،** وهو من الألفاظ الدالة على الجمع، وقد استحضر الشارح هذا البناء في ضمن حديثه عن حدّ المنسوب والنسب إلى الجمع، نحو: زِنجي وزِنج[١٤٠].

٩– فِعَل: يؤدِّي هذا البناء وظائف متعدّدة، يمكن رصدها من متابعة العلماء لتحرير المسائل المتعلّقة به، وهي:

– **الوظيفة المصدريّة:** ذكرت هذه الوظيفة لدى العلماء في ضمن حديثهم عن المصادر غير القياسيّة للفعل الثلاثي، نحو: صِغَر وكِبَر[١٤١]. والشارح، وإن لم يذكرها صراحة، يُقرّ ما أورده لها المصنّف في تمثيله بـ صِغَر[١٤٢].

– **الوظيفة الاسميّة:** وهي وظيفة حاضرة صراحة في جُلّ المدونات التصريفيّة، نحو: عِنَب وضِلَع وإِرَم[١٤٣]، وهي عند الشارح في جمع الثلاثي من الأسماء جمع تكسير، وفيها يقول: (أَقول: قال سيبويه: باب عِنَب أَكثر من باب عَجُز، وباب كَبِد أَكثر من باب عِنَب، وباب جبَل أَكثر من باب كبد، وباب بَحْر أَكثر من باب جَبَل، فباب عِنَب على أَفعَال في القلة والكثرة، وقد يجيء في القلة على أَفْعُل كأَضْلُع، قال سيبويه: شبه بالأزمن في جمع الزَّمن، وقد يجئ في الكثرة الفُعُول كالضُلُوع والأرُوم)[١٤٤].

– **الوظيفة الوصفيّة:** نجد هذه الوظيفة لدى العلماء في حديثهم عن أبنية الأسماء، نحو: عِدَى وزِيَم

وسِوَى[١٤٥]، وقد أشار إليها الشارح في حديثه عن جمع الثلاثي من الصفات جمع تكسير، فقال: (وفِعَل كِسوًى وعِدًى، ولا غيرهما، فلم يسمع فيها تكسير، وقولهم أَعداء جمع عَدُوّ كأَفْلاَء جمع فلو، لا جمع عدى)[١٤٦].

– **وظيفة الجمع:** هذه الوظيفة مشهورة في المدونات التصريفيّة، فبناء فِعَل استعمل لجمع الكثرة، نحو: خيمة وخِيَم، وضيعة وضِيَع، وديمة ودِيَم وقيمة وقِيَم، ولحية ولِحى، وفرية وفِرَى[١٤٧]، والشارح ذكرها تبعا للمصنّف في جمع عِنَب أعناب، وضِلع أضلع[١٤٨].

– **وظيفة اسم الجنس:** ذكر الشارح هذه الوظيفة في مسائل جموع التكسير، فأورد المفرد، وأحال على اسم الجنس ذهنا، نحو: عِنَبَة وحِدَأة[١٤٩]، وقد ذكرهما سيبويه في باب ما كان واحدا يقع للجميع، وفيه يقول:(ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع... وأما ما كان فِعلاً فهو بمنزلته وهو أقلُّ منه. وذلك نحو: عِنبةٍ وعنبٍ، وحدأةٍ وحدإٍ وحدآتٍ، وإبرةٍ وإبرٍ وإبراتٍ، وهو فسيلُ المقلِ)[١٥٠].

١٠– **فِعِل:** هذا البناء قليل الورود في كلام العرب، وفيه يقول سيبويه: (وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فعِلٍ لم نجد مثله، وهو إبلٌ)[١٥١]، وقد حمل الوظائف الآتية:

– **الوظيفة الاسميّة:** أورد الشارح، في معرض توجيه بناء حِبُك بكسر الحاء وضمّ الباء، كلمة حِبِك على بعده، وقال: إنّ بناء فِعِل قليل[١٥٢].

– **الوظيفة الوصفيّة:** أورد لها الشارح بعض الكلمات المنقولة عن العلماء في سياق ردّ بعض الأبنية الثلاثيّة إلى بعض والتفريعات، بِلِز وحِبِر وإطِل وإبِد[١٥٣].

– **وظيفة اسم الجمع:** ذكر هذه الوظيفة سيبويه صراحة، فقال: (وأمَّا ما كان اسماً لجمع مؤنث لم يكن له واحدٌ فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبل، وغنم؛ لأنَّه ليس له واحد)[١٥٤]، والشارح أورد له الكلمة نفسها[١٥٥].

الهوامش:

(١). معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٢٩.
(٢). لسان العرب: ٣/ ٢٨٢.
(٣). معجم اللغة العربيّة المعاصر: ٢/ ١٤٦٤.
(٤). التعريفات: ١٠٥.
(٥). لسان العرب: ٩/ ٣٥٨.
(٦). معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ٣/ ٢٤٦٤.

(٧). اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٨ – ٢٩.
(٨). معجم مقاييس اللغة: ٤/ ١٤٦.
(٩). المعجم الوسيط: ٢/ ٦٣٣.
(١٠). معجم مقاييس اللغة: ١/ ٣٠٢.
(١١). التتمة في التصريف: ٣٠.
(١٢). التتمّة في التصريف: ٢٩.
(١٣). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢.
(١٤). الكتاب: ٣/ ٢٢٨.
(١٥). الكتاب: ٣/ ٢٢٩.
(١٦). الكتاب: ٣/ ٢٣٠.
(١٧)(١٧). الكتاب: ٣/ ٢٣٢.
(١٨). الكتاب: ٣/ ٢٣٦.
(١٩). الكتاب: ٣/ ٢٣٧– ٢٣٩.
(٢٠). الكتاب: ٣/ ٣٩٧– ٣٩٨.
(٢١). الكتاب: ٣/ ٤٠٤– ٤٠٥.
(٢٢). ينظر: التتمّة في التصريف: ٢٠٧– ٢١٦.
(٢٣). ينظر: دقائق التصريف: ١٦٠، وشرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٦٤– ٦٧.
(٢٤). ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٢٧٣.
(٢٥). الخصائص: ١/ ٢٥١،
(٢٦). ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٧٢.
(٢٧). ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٣٧.
(٢٨). ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٥٢.
(٢٩). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٣.
(٣٠). الكتاب: ١/ ٣٧.
(٣١). الكتاب: ٤/ ١١٣– ١١٤.
(٣٢). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١١.
(٣٣). ينظر: الكتاب: ٤/ ١١٥، وشرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٤.
(٣٤). التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٥.
(٣٥). البحر المحيط: ٧/ ١٤٧.
(٣٦). شرح التسهيل: ١/ ١٧١.

(٣٧). ينظر: المغني الجديد في علم الصرف: ٢٣٣.

(٣٨). ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: ٢/ ٩٤٨.

(٣٩). ينظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ٢/ ٩٦٠.

(٤٠). ينظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ٢/ ١٣٥٥.

(٤١). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٥٥.

(٤٢). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٩.

(٤٣). ينظر: دقائق التصريف: ٦٣، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ١٧، والمفتاح في التصريف: ٤٩. وغيرها.

(٤٤). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٢- ٣٣.

(٤٥). ينظر: دقائق التصريف: ٣٥.

(٤٦). دقائق التصريف: ٣٦.

(٤٧). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٦٢.

(٤٨). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٧٩- ٢٨٠.

(٤٩). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٢٢.

(٥٠). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٧٩.

(٥١). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٥٤.

(٥٢). ينظر: دقائق التصريف: ٨٣.

(٥٣). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٧٩.

(٥٤). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣٠.

(٥٥). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣٣.

(٥٦). ينظر: المنصف: ٤٣٢.

(٥٧). شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٦٤.

(٥٨). ينظر: دقائق التصريف: ٦٤، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ١٨، والتتمّة في التصريف: ٢٢٣.

(٥٩). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠١.

(٦٠). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٠.

(٦١). ينظر: المنصف: ٤٩، وشرح الملوكي في التصريف: ٣٨، والتتمّة في التصريف: ٤٠، والممتع الكبير في التصريف: ١١٥، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام: ٩٩.

(٦٢). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٥٣.

(٦٣). ينظر: دقائق التصريف: ٣٦٠، وينظر: المنصف: ٤٦، والمفتاح في التصريف: ٤، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والتتمّة في التصريف:٣٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢، وإيجاز التعريف في علم

التصريف: ٤.

(٦٤). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٧.

(٦٥). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٥.

(٦٦). ينظر: المنصف: ٤٦، والمفتاح في التصريف: ٤، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والتتمّة في التصريف:٣٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٤.

(٦٧). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ١٦١.

(٦٨). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨١.

(٦٩). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٥٤.

(٧٠). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٧٩.

(٧١). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٣٥.

(٧٢). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٤٧.

(٧٣). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٤٧.

(٧٤). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣١.

(٧٥). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣٠.

(٧٦). الضمير الهاء يعود على المفعول في الفقرة التي قبلها.

(٧٧). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٣.

(٧٨). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٦.

(٧٩). ينظر: دقائق التصريف: ٦٤.

(٨٠). ينظر: المفتاح في التصريف: ٤٩.

(٨١). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٥٤.

(٨٢). ينظر: المنصف: ٦٤، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٤.

(٨٣). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٣.

(٨٤). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢١٥.

(٨٥). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٧.

(٨٦). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٢- ١٠٣.

(٨٧). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٠.

(٨٨). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦١.

(٨٩). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦١.

(٩٠). ينظر: عنقود الزواهر في الصرف: ٤٤٠- ٤٤٢.

(٩١). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٢٩، وينظر: عنقود الزواهر في الصرف: ٤٤١.

(٩٢). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٥٥.

(٩٣). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٨.

(٩٤). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٨.

(٩٥). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٣.

(٩٦). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٧.

(٩٧). ينظر: المنصف: ٤٦، وينظر: المفتاح في التصريف: ٥، والتتمّة في التصريف: ٣٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢.

(٩٨). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٢.

(٩٩). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠١.

(١٠٠). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٦.

(١٠١). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٥.

(١٠٢). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٤- ٣٥.

(١٠٣). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٦.

(١٠٤). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٤.

(١٠٥). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٠.

(١٠٦). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٠٧.

(١٠٧). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣١٢- ٣١٢.

(١٠٨). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٦.

(١٠٩). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٧٩.

(١١٠). ينظر: دقائق التصريف: ٦٦.

(١١١)شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٠.

(١١٢). ينظر: المنصف: ٤٧، والمفتاح في التصريف: ٥، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والتتمّة في التصريف: ٣٦، الممتع الكبير في التصريف: ٥٢، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام: ١٠٧.

(١١٣). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٨.

(١١٤). المنصف: ٤٧، وينظر: المفتاح في التصريف: ٥، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والتتمّة في التصريف: ٣٦، الممتع الكبير في التصريف: ٥٢.

(١١٥). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٢- ٢٨٣.

(١١٦). ينظر: التكملة: ٤٢٧- ٤٢٩، وعنقود الزواهر في الصرف: ٤٢٧- ٤٢٨.

(١١٧). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٩- ٢٧١.

(١١٨). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣١.

(١١٩). لسان العرب: ١/ ٤٢٠، وينظر: ٤/ ٥٧٤، وينظر: ١٥/ ٢٩٨.

(١٢٠). لسان العرب: ١٥/ ٢٩٨.

(١٢١). ينظر: المنصف: ٤٧، والمفتاح في التصريف: ٥، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٥.

(١٢٢). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٠.

(١٢٣). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٦.

(١٢٤). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٨.

(١٢٥). ينظر: المنصف: ٤٧، والمفتاح في التصريف: ٥، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٥.

(١٢٦). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٢.

(١٢٧). ينظر: دقائق التصريف: ٨٦، والتكملة: ٤٤٧، وعنقود الزواهر في الصرف: ٤٣١.

(١٢٨). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٦- ٢٨٨.

(١٢٩). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣١.

(١٣٠). ينظر: لسان العرب: ١/ ٧٨٠، و ٤/ ٥٨.

(١٣١). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٦.

(١٣٢). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٤.

(١٣٣). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/

(١٣٤). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٦٣.

(١٣٥). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/ ٢٦٤.

(١٣٦). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٠.

(١٣٧). ينظر: المنصف: ٤٦، وينظر: المفتاح في التصريف: ٥، وينظر: نزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، وينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٥٢.

(١٣٨). ينظر: دقائق التصريف: ١٠٨.

(١٣٩). شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١١٣.

(١٤٠). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٠٧، ٢٥٥.

(١٤١). ينظر: دقائق التصريف: ٦٧، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ١٩، والتتمّة في التصريف: ٢٢٥.

(١٤٢). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٦.

(١٤٣). ينظر: دقائق التصريف: ٣٦٠، والمنصف: ٤٧، والمفتاح في التصريف: ٦، ونزهة الطرف في علم

الصرف للميداني: ٦، والتتمّة في التصريف: ٣٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٤.

(١٤٤). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٨.

(١٤٥). ينظر: المنصف: ٤٧، والمفتاح في التصريف: ٦، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ٦، والتتمّة في التصريف: ٣٦، والممتع الكبير في التصريف: ٥٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٤.

(١٤٦). شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٨٢- ٢٨٣.

(١٤٧). ينظر: التكملة: ٤٢٥، و٤٢٨.

(١٤٨). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٦٨.

(١٤٩). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣١.

(١٥٠). الكتاب: ٣/ ٥٨٢- ٥٨٤.

(١٥١). الكتاب: ٣/ ٥٧٤، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٢..

(١٥٢). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣٢.

(١٥٣). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٦.

(١٥٤). الكتاب: ٣/ ٢٤٠.

(١٥٥). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣٥.

مصادر البحث ومراجعه

– أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، مكتبة دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ط٢، ٢٠١٠ م.

– إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك النحوي، تحقيق محمد عثمان، الناشرون مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة. ط١، ٢٠٠٩م.

– البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

– التّتمّة في التصريف، لأبي عبد الله محمّد بن أبي الوفاء الموصليّ المعروف بابن القبيصيّ، تحقيق ودراسة الدكتور محسن بن سالم العميري، مطبوعات نادي مكّة الثقافي الأدبي، ط١، ١٩٩٣م.

– التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

– التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

– التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم المرجان، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.

– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

– دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن دار البشائر – دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

– الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري – المتوفى في القرن ١٢)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية – مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

– شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

– شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد الزفزاف ومحمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ٢٠٠٥م.

– شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

– شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي بيروت، الطبعة

الثانية، ١٩٨٨م.
– عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين عليّ بن محمّد القوشجيّ، دراسة وتحقيق أ.د أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصريّة – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
– الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
– الكليات، أبو البقاء القريمي الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
– لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
– اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان عمر، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
– معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
– معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
– المعجم الوسيط، تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة:(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
– المفتاح في التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة. ١٣٢٤ هـ.
– الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون. ط١، ١٩٩٦م.
– المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
– نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام عبد الله بن يوسف النحويّ المصريّ الأنصاريّ، تحقيق د أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء – القاهرة، ١٩٩٠م.
– نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمّد الميداني، دار الآفاق – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.